

مؤاخذات البغداديّ النحويّة على ابن الحاجب في خزانة الأدب

*Al-Baghdadi's grammatical objections to Ibn al-Hajib
in the Treasury of Literature (khizanat eladab)*

As. Prof. Dr. Louay Tariq Ali

أ.م.د. لؤي طارق علي

University of Basra - College of Education for Humanities

جامعة البصرة . كلية التربية للعلوم الإنسانية

tarqlwy838@gmail.com

ملخص

خزانة الأدب كتابٌ مهمٌ يحتوي على العديد من الأبيات الشعرية التي ذكرها الرضي في شرحه للكافية وغيرها، وتحتوي أيضاً هذه الموسوعة على كم كبير من الآراء النحوية لعلماء اللغة العربية، وقد اختص هذا البحث ببيان المؤاخذات النحوية للمصنف على صاحب كافية ابن الحاجب وهو أحد علماء العربية المشهورين.

الكلمات المفتاحية: خزانة الأدب، الكافية، البغداديّ، ابن الحاجب، مؤاخذات



Abstract

The Treasury of Literature (*khizanat eladab*) is an important book that contains many poetic verses mentioned by Al-Radi in his explanation of (Al-Kafiya) and others. This encyclopedia also contains a large amount of grammatical opinions of Arabic linguists. This research is devoted to stating the grammatical objections of the author of (Al-Kafiya), Ibn Al-Hajib, who is one of the famous Arabic scholars.

Keywords: The Treasury of Literature ,(*khizanat eladab*), Al-Kafiya, Al-Baghdadi, Ibn Al-Hajib, objections.



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
١٤٤٦ هـ / ٢٠٢٤ م



مواخذات البغدادي النحوي على ابن الحاجب في خزنة الأدب





مقدمة

تُعَدُّ خزانة الأدب للعلامة البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) من الكتب المهمة في اللغة العربية عامة والأدب خاصة، فقد جمع فيها البغدادي الكثير من أشعار العرب حتى أصبحت مرجعاً لدارسي اللغة العربية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وهذا الكتاب عبارة عن موسوعة في علوم العربية وآدابها، فقد وظّف البغدادي النصوص النادرة، وحفظ لنا به بقايا من كتب قد فقدت أو اندثرت، وكذلك عنايته بالنقد والتحقيق، ومن الأمور المهمة التي تخص بحثنا هنا عنايته بتحقيق المسائل النحوية واستيعاب دراستها، إذ اعتمد على امهات كتب النحو المطولة.

وفي المقابل هناك أحد علماء العربية المشهورين والمعروفين بعلمه وكتبه، التي لا يستغني عنها طالب العلم في اللغة العربية صاحب المؤلفات والمنظومات النثرية في النحو والصرف ونقصد به العلامة ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) فقد جاءت آراءه النحوية والصرفية من خلال كتبه العديدة، منها شرح الكافية وشرح الشافية، والأُمالي النحوية، والايضاح في شرح المفصل، ومنظومة الكافية والشافية النثريتان، وغيرها. والجدير بالذكر أنَّ الكافية والشافية لابن الحاجب هما النبع الذي استقى منه ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) سرَّ تسمية المنظومة الكافية الشافية التي جمع فيها بين علمي الصرف والنحو وكانت هي الأصل الذي اختزل منه الخلاصة المسماة بالألفية (البغدادي. ٢٠/١).

وعلى الرغم من مكانة ابن الحاجب بين علماء اللغة والنحو في العربية إلا أنَّ العلامة البغدادي قد أخذ عليه الكثير من المؤاخذات في خزانة الأدب، وسوف نتطرق في هذا البحث إلى هذه المؤاخذات بالتحليل والعرض، ومن هذه المؤاخذات:

• أسم الفعل (وي):

أورد العلامة البغدادي اعتراضاً على ابن الحاجب عند التطرق لقوله تعالى «وَيَكُنَّ لَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ» (القصص: ٨٢)، فابن الحاجب يرى أنَّ (وي) اسم فعل



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٠٢٤ / ١٤٤٦ هـ



أمر بمعنى لا عجب، أو اسم صوت إذ يقول: «(وَي) يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ هِيَ اسْمُ فَعْلٍ
معناها معنى تَعَجَّب... وهي موضوعة للتعجب كما هيئات لَبْعُد، ويجوزُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا
اسْمُ صَوْتٍ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَجِّبَ يَقُولُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ: (وَي) لَا لِقَصْدِ إِخْبَارٍ بِأَنَّهُ تَعَجَّبَ بَلْ
كَمَا يَقُولُ الْمُتَأَلِّمُ (آء)، ولذلك يقولها المتعجب منفرداً، ولو كان اسم فعل لم يقلها
المتكلم الا مخاطباً وهذا هو الظاهر» (ابن الحاجب، ١٩٨٢، ٥٠٧/١)، فابن الحاجب
هنا قد طرح رأيين بخصوص (وَي)، الأول قد يكون اسم فعل أمر، والثاني قد يكون
اسم صوت، إلاَّ أَنَّ البغداديَّ خالفَ وعارضَ ابن الحاجب في ذلك، إذ يقول: «أقول: لا
إشعارَ فيه بما زعمه، فإن (آء) أَسْمُ صَوْتٍ، وهم قالوا إنه بمعنى أَتَوَجَّع، وليس فيه
قصد الإخبار به» (البغدادي: ٤٠٩/٦)، فقد جعل (آء) اسم صوت، وهي تختلف عن
(وي) التي جعلها بعض النحاة اسم فعل، فسيبويه (ت ١٨٠هـ) والخليل (ت ١٧٠هـ)
يرون أَنَّها اسم فعل، وهذا الرأي قد تبناه البغداديُّ إذ يقول: «والوجه فيه عندنا قول
الخليل وسيبويه، وهو أَنَّ وَيَّ على قياس مذهبهما أَسْمٌ سُمِّيَ بِهِ الْفَعْلُ فَكَأَنَّهُ اسْمُ
أَعَجَّب» (البغدادي: ٤٠٧/٦)، والجدير ذكره أَنَّ المرادي (ت ٧٤٩هـ) قد جعلها اسم
فعل مضارع واستشهد ببيتين من الشعر، الأول لزيد بن عمرو بن تغلب، والآخر لعنترة
بن شداد، الا انه أورد رأياً للمالقي (ت ٢٠٧هـ) مخالفاً لما قاله سيبويه والخليل وبقيّة
العلماء إذ جعل من (وَي) حرف تنبيه معناه التنبيه على الزجر، ويقال للرجوع عن
المكروه والمحذور (المرادي والمالقي، ١٩٩٢: ٣٤٥)، وقد جعلها ابن مالك اسم فعل
بمعنى (أعجب) (ابن مالك والانصاري، ١٩٨٢، ٣٥٥/١)، وحقيقة الامر أَنَّ أغلب
النحاة جعلوا (وي) أَسْمُ فَعْلٍ أَمْرٍ، وهذا راجحٌ عندهم، وهذا ما ذهب اليه الباحث؛
لأنَّ الكلمة دلت على الامر ولم تقبل علامته (ابن عقيل، ٢٠٠٨، ٢٥/١).



• خبر لمبتدأ محذوف:

أَخَذَ العلامة البغداديّ على ابن الحاجب في قول الشاعر:

شُمّ مهاوِينْ أبدانَ الجُزورِ مخا ميص العشياتِ لا خور ولا قزم (الكميت، ٢٠٠٠،

١٠٤/٢)

فابن الحاجب يرى أَنَّ (شُمّ) خبر لمبتدأ محذوف، إذ يقول «شُمّ: خبر لمبتدأ محذوف، وما بعده أخبار» (ابن الحاجب، ١٩٨٥، ١١٣/٢)، إلّا أنَّ البغداديّ قد انتقد هذا الرأي بشدّة، وجعله من عدم فهم ابن الحاجب للبيت الشعري؛ بسبب جهله بالبيت الذي قبله، إذ يقول: «ولم يقف ابن الحاجب في أماليه على المفصل على البيت الأول فظنه مرفوعاً وقال: شُمّ خبر مبتدأ محذوف وما بعده أخبارٌ وأوصاف» (البغدادي: ١٥١/٨)، فقد أورد البغداديّ (شُمّ) بالكسر وليس بالرفع، والبيت الذي قبل هذا البيت هو:

يأوي إلى مجلسٍ بادٍ مكارمهم لا مُطمعي ظالمٍ فيهم ولا ظَلَمٍ
(البغدادي: ١٥٠/٨)

فقد رأى البغداديّ أَنَّ (شُمّ) صفة مجرورة لـ (مجلس) إذ يقول: «والبيت إنّما ورد في كتاب سيبويه والمفصل وغيرهما شاهداً على إعمال مفعال عمل فعله، وليس فيهما ما يدل على أَنَّ الأوصاف مرفوعة أو مجرورة» (البغدادي: ١٥١/٨)، ونص البغداديّ في ردّه على ابن الحاجب جاء بذكر سيبويه وكتاب المفصل للزمخشري وجعل عدم اطلاع ابن الحاجب له منقصة أدت إلى عدم فهم البيت الشعري، والزمخشري يرى أَنَّ ما جمع من اسم الفاعل يعمل عمل المفرد، والأوصاف جميعها مجرورة في البيت (الزمخشري، ١٩٩٣: ٢٨٥/١).

وعند الرجوع إلى كتب اللغة العربية واصحابها نجد لفظة (شَمّ) قد وردت بلفظين الأول (شَمّ) بالضمّة، وقد ذكرها كل من سيبويه والبطلانيوسي (ت ٥٢١هـ) وابن سيدة (ت ٤٥٨هـ) وابن منظور (ت ٩١١هـ) والصيمري (من نحاة القرن الرابع) (سيبويه واخرون، ٢٠٠٤، ١١٤/١).



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٠٢٤ / ١٤٤٦ هـ



اما الثاني فقد جاءت بالكسر (شَم) ومنهم الرضي(ت٦٨٦هـ) وأبو حيان
الاندلسي(ت٧٤٥هـ)(الاسترابادي وآخرون، ١٩٩٨، ٧٣٢/٢).
وعند الرجوع إلى ديوان الكميت نجد ان لفظة (شَم) قد جاءت بالكسر (الكميت،
٢٨٨).

كذلك نجد إن ابن الحاجب قد فسر ما ذهب اليه في البيت من الناحية اللغوية،
فقد رأى أنَّ (شم مهاوين) هو وصف لهم بالارتفاع بالنسب والكرم، يقول ابن منظور:
«والشمم ارتفاع في قسبة الانف مع استواء اعلاه... وهو كناية عن الرفعة والعلو
وشرف الانفس»(ابن منظور: ٢٣٣٤/٤)، أو بالقدر والرفعة، وهذا كله من لفظة
(الشَم) المذكورة في البيت (ابن الحاجب: ١١٣/٢)، وهذا التفسير الذي ذهب اليه ابن
الحاجب لم يرض به العلامة البغدادي، إذ قال: ((هذا كلامه ولا حاجة
اليه)) (البغدادي: ١٥١/٨).

وعلى هذا فابن الحاجب يرى أنَّ (شَم) خبر لمبتدأ محذوف وقد أورد البيت
بالضمة، في حين أنَّ البغدادي يرى أنَّها صفة لمجلس مجرور بالكسرة إذ تقدم
الموصوف في البيت السابق لهذا البيت، وما ذهب اليه البغدادي اقرب الى الصواب
من كلام ابن الحاجب؛ وذلك لان ترجيح مجيئها صفة الى كلمة (مجلس) في البيت
السابق الى هذا البيت أولى واجدر؛ بسبب مجيئها في الديوان بالكسر.

• لفظة (جلا) المقصور والممدود

ذكر ابن الحاجب في أماليه أنَّ لفظة (جلا) في قول الشاعر:
انا ابنُ جلا وطلاعُ الثَّنَايا متى اضع العمامةَ تعرفوني (البغدادي: ٢٥٦/١)
اسماً لا فعلاً، ويكون ذلك بتقدير (ذي) أي (أنا ابنُ ذي جلا) و(جلا) انحياز الشعر
عن مقدم الرأس (ابن الحاجب: ١٥٦/٢)، وهذا الكلام أورده البغدادي بلفظيه، وقد
اشكل وأخذ على ابن الحاجب هذا القول، فهو يرى أنَّ (جلا) تكون بالقصر وليس
بالألف الطويلة، إذ يقول: «الجلا بالقصر: انحسار مقدم الرأس من الشعر أو نصف



العدد: ٤٩
السنه: ١٩
١٤٤٦ هـ / ٢٠٢٤ م



الرأس، أو هو دون الصلح، جلى كرضى جلاً» (العجاج، ١٩٨٠: ١٧٢)، ورأي البغدادي
هذا وبيانه قد ذكره العجاج في ديوانه بقوله:

لاقوا به الحجاج والإصحاراً به ابن أجلي وافق الإسفارا (الفيروز آبادي،
١٢٤٥٨٢٠٠٣)

ف (أجلي) كـ، (جلا) لكن هنا جاءت بالألف المقصورة وهناك بالألف الطويلة، إلّا
أنّا عند الرجوع إلى كتب المعاجم نجد ان الفيروز آبادي قد عدها بالقصر، إذ يقول:
«والجلا مقصورة: انحسار مُقدم الشعر أو نصف الرأس، أو هو دون الصلح، كجلى،
كرضي، جلا... وابن جلا: الواضح لأمر، كابن أجلي» (الزمخشري، ١٩٩٣: ١٥٥ / ١).
والجدير ذكره أنّ الزمخشري يرى أنّ (جلا) هو فعل ماضٍ مع ضميره صفة
لموصوف محذوف (البغدادي وآخرون، ١٩٩٩، ٦٥)، إلّا أنّ البغدادي قد عدّ قول ابن
الحاجب من خلال الاستشهاد بكلام أبي علي القالي (ت ٣٥٦ هـ) في المقصور والممدود،
إذ يقول: «الجال انحسار الشعر من مقدم الرأس من جانبي الجبهة، مقصور يكتب
بالألف؛ لأنّه يقال: رجل أجلي وامرأة جلواء، وعلى هذا الوجه لا يحتاج إلى تقدير ذي،
فإنّه يقال فلان ابن كذا بمعنى أنّه ملازم له كما يقال أخو حروب» (القالي، ١٩٩٩: ٦٥)
، إلّا أنّ أبا علي القالي جعلها فعلاً، إذ يقول: «ويكتب بالألف لأنّه فعلٌ ماضٍ بمنزلة
غزا ودعا وعفا ولذلك لم ينون» (ابن الحاجب: ١٥٨/٢)، وحقيقة الامر إنّ قربها
للفعلية ارجح من قربها للاسمية، وان ما جاء به الزمخشري ومن تبعه أولى بالأخذ
من الذي جاء به ابن الحاجب، للمرجحات المذكورة.

• المفعول به:

ذهب ابن الحاجب إلى نصب لفظة (القوانس) في قول الشاعر:
وأضرب منا بالسيوف القوانسا
على أنّها مفعول به منصوب بفعلٍ مقدر في قول الشاعر العباس بن مرداس الذي
يقول فيه:

أَكْرَ وَأَحْمِي للحقيقة منهم وأضرب منّا بالسيوفِ القَوَانِسا (ابن
الحاجب: ١٦٠/٢)

أي أنّ الشاعر كأنه أراد أن يسأل عما يضربون، فيكون الجواب (نضرب القوانسا)،
يقول ابن الحاجب عن هذا: «والقوانسا منصوب بفعلٍ مقدر كأنه سئل عما يضربون
فقال: تضرب القوانسا؛ لأن أفعل لا يعمل في الظاهر» (الزمخشري: ٥١٩/٢)، فابن
الحاجب هنا يمنع أن يكون (أفعل) التعجب في قول الشاعر (أضرب) يعمل في الظاهر،
ورجح أن يكون نصب القوانس مبني على فعل مقدر (نضرب القوانس)، وقد ذهب
الزمخشري إلى أنه نصب بفعلٍ مضمر، إذ يقول: «أني أنصبه بإضمار فعل يدل عليه...
كما أضمر في (واضرب منّا بالسيوف القوانسا) على نضرب القوانس» (الاسترابادي:
٤٦٤/٣)، وكذلك ذهب إلى هذا الرضي عند كلامه على أفعل التفضيل، وإن العلماء
متفقون على أنه لا ينصب الفعل الظاهر، وإن وجد بعد أفعل التفضيل ما يوهم ذلك؛
فإنها تكون دالة على الفعل الناصب لها وليس هي من قامت بالنصب
(البغدادي: ٣١٩/٨).

إلّا أنّ العلامة البغداديّ لم يستسيغ رأي ابن الحاجب وذهب إلى قول من يرى
أنّ «المراد بالبيت أضرب منّا بالسيوف للقوانس، فحذف اللام لضروة الشعر، فمن
لابتداء الغاية متعلق بأضرب تعلق الظرف، بالسيوف تعلق الالة، واللام تعلق
المفعول به» (البغدادي: ٣١٩/٨، ٣٢٠)، فالبغداديّ يرى أنّ هذا الرأي أولى من غيره،
وقد عدّ هذا التقدير أوجه من وجهين:

الأول: أنّ إضمار نضرب يفسد معنى البيت، إذ أراد الشاعر أنّهم ضاربون ونحن
أضرب منهم، فيحصل هنا التفضيل، ولو قال (نضرب القوانس) لم يكن فيه تفضيل.
الثاني: أنّ (أضرب) لا ينصب المفعول به، فكيف يدلُّ عليه وحقيقته الدال على
عامل هو الذي يصحُّ أن يعمل في معموله، وإذا لم يصح عمله فيه لم يدل
عليه (الانصاري، ٢٠١٨: ٣٨٢/٦).





وعند الرجوع إلى آراء العلماء في هذه المسألة نجد ان ابن هشام (ت ٧٩١هـ) يرى في هذه المسألة أنَّ القوانس قد نصبت بفعل محذوف، لا اسم تفضيل محذوف، وعلل ذلك بقوله: «لأننا قررنا بالتقدير من أعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدر» (ابن الحاجب، واخرون: ١٣٨/٣)، والفعل المحذوف عنده (نضرب أو ضربنا)، والتقدير هنا يكون بفعل ناصب للمفعول به. من هذا يتبين أنَّ انتصاب (القوانس) في البيت الشعري جاء بفعل دل عليه قول الشاعر (واضرب منا)، ولا يجوز أن يكون المفعول به نصب بـ (أضرب)؛ وذلك لأنَّ أفعال التفضيل الذي يتم بـ (من) لا يعمل إلَّا في النكرات، وبهذا يكون الفعل المقدر هو (ضربنا، أو نضرب).

• ضمير الفصل:

يرى ابن الحاجب في وقوع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام المضاف الغائب في قول الشاعر: وكائن بالأباطح من صديقٍ يراني لو أصبتُ هو المصابا (ابن الحاجب: ١٣٨/٣) أنَّه ينبغي «أن يكون (أنا)؛ لأنَّ المصاب مفعول ثانٍ لـ (يراني)، والمفعول الأول الياء وهي للمتكلم، والمفعول الثاني هو الأول في المعنى فكان يجب أن يكون العامل على القياس المتقدم (أنا) ووجهه أنَّه ليس على الفعل بل هو تأكيد للضمير المستتر في (يراني) أو الضمير في أصيب، وأما إنَّ قدر لو أصبتُ لم يستقم المعنى إذ يصير تقديره يراني مصاباً إذا أصابتنى مصيبة ولا يخبر بمثل ذلك عاقل إذ لا يُتوهم خلافه» (الاسترابادي، ٤٥٦/٢)، إلَّا أنَّ العلامة البغدادي قد نعت كلام ابن الحاجب هذا بالزعم، إذ يرى البغدادي أنَّ البيت الشعري جاء بلفظ (أصبتُ) بالرفع وليس كما جاء به ابن الحاجب بالنصب، وهذا ما يراه الرضي أيضاً (البغدادي، ٤٠٠/٥)، إذ يقول: «وزعم ابن الحاجب أنَّ الرواية (لو أصيب هو المصابا) وقال: شرط الفصل ان يأتي على طبق الخبر، فكان ينبغي ان يكون أنا؛ لأنَّ المصاب مفعول ثانٍ لـ يراني، والمفعول



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٠٢٤ / ١٤٤٦ م



الأول الياء وهي للمتكم، والمفعول الثاني هو الأول في المعنى، فكان يجب أن يكون
الفصل على القياس أنا» (الانصاري، ٥٦٦/٥، ٥٦٧).

والزعم الذي أطلقه البغدادي على ابن الحاجب، أطلقه أيضاً عليه ابن هشام
الانصاري، إذ يقول ابن هشام: «وزعم ابن الحاجب ان الانشاد (لو أصيب) بإسناد
الفعل إلى ضمير الصديق، وأنَّ (هو) تؤكد له، أو الضمير (يرى) قال: إذ لا يقول عاقل:
يراني مصاباً إذا أصابني مصيبة) وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض
ويروى (يراه) أي: يرى نفسه و (تراه) بالخطاب، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير»
(البغدادي: ٣٩٧/٥).

ويرى ابن الحاجب أنَّ (المصابا) في البيت اسم مفعول لا مصدر في حين يرى
البغدادي «أنَّ هو فصلٌ وقع بعد ضمير الحاضر، أي المتكلم، فكان حقُّه في الظاهر ان
يقول: يراني أنا المصاب؛ لأنَّ ضمير الفصل يجب أن يكون وفَّق ما قبله في الغيبة
والخطاب والتكلم، لأنَّ فيه نوعاً من التوكيد، تقول: علمت زيدا هو المنطلق،
وعلمتك أنت المنطلق، وعلمتني أنا المنطلق» (البغدادي: ٣٩٧/٥).

وحاصل هذه المسألة أنَّ الضمير يشترط فيه أن يطابق ما قبله، فلا يجوز أن
نقول (كنت هو الفاضل)، بل يكون القياس يأتي الضمير في حالة الفصل يتطابق مع
ما قبله، وفي البيت جاء (يراني هو) والقياس (يراني أنا)، وبهذا يكون (أصبْتُ هو
المصابا) وقع الضمير الفصل (هو) بلفظ الغيبة بعد حاضر، لقيامه مقام مضاف
غائب، وبهذا يتضح ما قام به ابن الحاجب من رواية لفظة (أصبْتُ) بالنصب وليس
بالرفع، وأنَّ الشارح المحقق كما يقول البغدادي أجاب عنها بـ «وهو أنَّ الضمير
الحاضر، وهو الياء قائم مقام المضاف الغائب، أي يرى مصابي هو المصاب، والمعنى
يرى مصابي هو المصاب العظيم» (البغدادي: ٣٩٧/٥).



• الصفة:

ذهب ابن الحاجب إلى ان (بني يزيد) صفة ل(أخوالي) في قول الشاعر:

نُبئتُ أخوالي بني يزيدٍ ظلماً علينا لهم فديدٌ

وامتناع كونه بدلاً، إذ يقول: «والاحسن أن لا يكون بدلاً؛ لأنَّ البديل إنما يكون بالأسماء الموضوعية للذوات بخلاف (ابن) فإنه موضوع لذات باعتبار معنى هو المقصود وهو البُنُوَّة، ويزيدٌ في موضع خفضٍ» (ابن الحاجب: ٧١/٢)، وهذا القول لابن الحاجب قد ردّه العلامة البغدادي واستشكل عليه إذ علّق قائلاً: «فيه نظر، فإنه على تقدير كونه بدلاً لا يحتاج إلى موصوف مقدّر، فإنه مذكور، وهو (أخوالي)، وليس معنى الابدال ان يكون المُبدل منه لغواً ساقطاً عن الاعتبار، كيف وقد يعود الضمير عليه في نحو (قطع زيدٌ إصبغهُ)، فلو كان في حكم الساقط بالكلية لجهل مرجع الضمير، ولم يقل أحدٌ إنه راجع إلى زيدٍ مقدّر مع وجوده، وانما المقصود بالذكر في بدل الكل المبدل منه والبديل جميعاً» (البغدادي: ٢٧١/١)، وراي البغداديّ هذا قد أخذه واستساغه من كلام الرضي الذي يرى أنَّ (يزيد) سمي به، وان اصله فعل مضارع ماضيه (زاد) مُشتمل على ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو) فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل لأنّه علماً محكي، وقد استبعد الرضي أن يكون صفة (الاسترابادي واخرون، ١٩٩٨، ٥٨/١)، وكذلك ذهب ابن الحاجب إلى أنَّ (ظلماً) في البيت «إما مصدر في موضع الحال، وإما مفعول من أجله» (ابن الحاجب واخرون، ٧١/٢)، في حين ذهب البغداديّ إلى أنّه تمييز محمول عن المفعول، والتقدير عنده (نُبئت ظلم أخوالي) (البغدادي: ٢٧٢/١)، وقد جاء في الايضاح أنَّ (ظلماً) قد يكون مفعول لأجله، والعامل فيه لهم والمعنى (علينا لهم فديدٌ)، أي يفدون لأجل الظلم، أي يصيحون، وكذلك رجح ان يكون (ظلماً) في موضع نصب حال على ضعف؛ لأنَّ العامل فيها بمعنى فَعَلَ، وكذلك رجح أيضاً جواز أن يكون ظلماً مفعولاً ثالثاً بمعنى ظالمين وقد يكون ما بعده كالتفسير له (ابن الحاجب، ٧١/١).



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٠٢٤ هـ / ٢٠٢٤ م



أ.م.د. لؤي طارق علي



وعلى هذا يكون (بني يزيد) نعت لـ (أخوالي)، واحتمال أن يكون عطف بيان له، أو بدل.

والجدير بالذكر أن ابن الحاجب في شرحه للمفصل جوز أن يكون (بني يزيد) بدل إلا أنه قبحه، إذ يقول: «و(بني يزيد) لا يحسن أن يكون بدلاً، لأنّ البديل هو المقصود بالذكر، ولو جعله بدلاً لاحتاج إلى موصوف مقدر وهو الاخوال وما يقوم مقامهم، ولا حاجة إلى هذا التقدير مع الاستغناء عنه فتعين ان يكون صفة، وقد يجوز البديل على قبحه» (ابن الحاجب واخرون: ١/٧١).

من هذا يتبين أن ابن الحاجب قد جعل (بني يزيد) صفة واستبعد أن يكون بدلاً في اماليه، إلا أنه جوز ان يكون بدلاً في شرحه للمفصل، في حين أن العلامة البغدادي استساغ أن يكون بدلاً من (أخوالي) وليس صفة، ورأيه هذا نابع من رأي الرضي الذي رفض أن يكون صفة.

• الحال:

يرى ابن الحاجب أن لفظة (باليات) في قول الشاعر أبي ذؤيب الهذلي:
على أطرقاً باليات الخيام إلا الثمام وإلا العصي (الهذليين، ١: ١٩٩٥/٦٤)
حال من (الديار) في البيت السابق لهذا البيت الذي يقول فيه الشاعر:
عرفت الديار كرقم الدوي يُزبرها الكاتب الحميري (الهذليين، ١/٦٤)
فهو يرى أن (باليات الخيام) بالكسر حال، في حين أن البعض يروي البيت بطريق آخر وهو (باليات الخيام) بالرفع، وعلى هذا فهو مبتدأ (ابن الحاجب: ١/٧٦)، إذ يقول: «وبعض الناس ينشده باليات الخيام بالرفع يجعلونه مبتدأ، وبعضهم ينشده إلا الثمام وإلا العصي بالرفع، وليس بصواب وإنما يجوز بناءً على وجهين: أحدهما أنه يجوز الاتباع، فنقول: أعجبتني زيد العاقل بالرفع، والثاني: إمّا على قولهم ما جاءني أحد إلا حمار، محمول على اللغة التميمية، وإما على أن لا بمثابة غير، وقوله (باليات الخيام) فكانت الخيام مرفوعة من حيث المعنى، فكأنه قال: باليات خيامها، فيكون





العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٠٢٤ هـ / ٢٠٢٤ م



أ.م.د. لؤي طارق علي



قوله: **إِلَّا الثَّمَامُ عَلَى اللُّغَةِ التَّمِيمِيَّةِ**، وإما على أَنَّ الـا بمثابة غير وكلّ ضعيف، أما أعجبي ضربُ زيدٍ العاقلُ، فلأنَّ زيداً معربٌ والتوابع إنما تجري على متبوعاتها على حسب اعرابها، وإما ما جاءني الـا حمائرُ فلأنَّ ذلك انما ثبت في النفي مع انه فيه ضعيف؛ لأنَّ الحمائرَ ليس من جنس الـا حدين فلا يكون بدلاً ولا بعضاً ولا كلا ولا اشتمالاً؛ لأنَّ بدل الاشتمال انما يكون بينهُ وبين المبدل منه ملابسةً، وهذا ليس كذلك فصار بمثابة بدلٍ الغلط، فلا يخفى سقوطه» (ابن الحاجب، ١: ٧٦، ٧٧).

إما العلامة البغداديّ فقد ذكر رأي ابن الحاجب هذا ورأي ابن يعيش الذي يرى فيه أَنَّ «(على أطرقا) نصب على الحال من الديار، وكذلك باليات الخيام حال، والمراد: عرفتُ الديار على أطرقا في هذه الحال، وقوله: (إِلَّا الثَّمَامُ وَالْأُ الْعَصِي) يروى برفع الثمام ونصبه، فمن نصب فلا إشكال فيه؛ لأنَّه استثناء من موجب، ومن رفع فبالابتداء والخبر محذوف، والتقدير: الـا الثَّمَامُ وَالْأُ الْعَصِي لم يَبْلَ، ومن نصب الثمام ورفع العصي فانه يحمله على المعنى، وذلك إنه لما قال في البيت (الـا الثَّمَامُ) كان معناه بقي الثمام، فعطف على هذا المعنى وتوهم اللفظ، ومن قيّد القافية جاز ان تكون العصي مرفوعة كالمطلق على ما ذكرنا، وجاز ان تكون منصوبة بالعطف على الثمام، إلَّا أَنَّهُ أَسْكَنَ لِلْوَقْفِ، وما فيه أَل يكون الوقف عليه كالمرفوع والمجرور» (البغدادي: ٣٤٣/٧).

ومن هذا نجد إن ابن الحاجب يرى أَنَّ (باليات) حال من (الديار) و (إِلَّا الثَّمَامُ) استثناء منقطع، و (إِلَّا الْعَصِي) معطوف عليه، وكذلك ذكر أَنَّ بعض الناس تقول (بالياتُ الخيام) بالرفع، بجعله مبتدأ، وبعضهم ينشد (إِلَّا الثَّمَامُ وَالْأُ الْعَصِي) بالرفع وليس بصواب عنده.

في حين أَنَّ ابن يعيش وجه نصب (باليات) وأجاز (الـا الثَّمَامُ وَالْأُ الْعَصِي) بالرفع والنصب، و (على اطرقا) بالنصب على الحال من لفظة (الديار) وكذلك الحال في (باليات الخيام) نصب على الحال كذلك، ويكون المعنى (عرفتُ الديار على أطرقا في هذه الحال)، أمَّا (إِلَّا الثَّمَامُ وَالْأُ الْعَصِي) فتروى بالرفع والنصب، فالأول رفع على

الابتداء ويكون الخبر محذوف، وبهذا يكون التقدير (إِلَّا الثَّامَ وَإِلَّا الْعَصِي لَمْ تَبَلْ)،
أَمَّا الثَّانِي فَلَا اشْكَال بِسَبَبِ أَنَّه استثناء من موجب، في حين من نصب (الثَّامَ) ورفع
العَصِي فَإِنَّه حملة على المعنى، أي (بقي الثَّامَ) فقد عطف على هذا المعنى وتوهم
اللفظ (ابن يعيش: ٦٤/١).

أَمَّا رَدُّ الْعَلَامَةِ الْبَغْدَادِيَّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَبَعْدَ أَنْ نَقَلَ كَلَامَهُمَا
أَي - ابْنِ الْحَاجِبِ وَابْنِ يَعِيشَ - فَضَّلَ كَلَامَ ابْنِ يَعِيشَ عَلَى كَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ إِذْ يَقُولُ:
«وتوجيه ابن يعيش لرواية الرفع، أَسْلَمَ من هذا فتأمل، فلا يردُّ عليه ما
ذكره» (البغدادى: ٣٤٤/٧)، أي أَنَّ الْبَغْدَادِيَّ جَعَلَ رَدُّهُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ تَرْجِيحَ رَأْيِ
ابْنِ يَعِيشَ عَلَيْهِ وَهَذِهِ مِنَ الْأَسَالِيبِ الْمَتَّبَعَةِ عِنْدَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْعُلَمَاءِ فِي عُمُومِ خَزَانَةِ
الْأَدَبِ.

• العطف:

أجاز ابن الحاجب العطف على اسم (إِنَّ) المكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع دون
(أَنَّ) التي تكون مفتوحة، وقد أورد شاهداً قرآنياً على ذلك وهو قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ
اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ
وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة: ٣)، إذ يقول: «فإن قوله: ورسوله معطوف على اسم (إِنَّ) وإن كانت
مفتوحة؛ لأننا في حكم المكسورة، وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون. فإنهم إذا
قالوا: يُعْطَفُ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ دُونَ غَيْرِهَا أَوْ هُمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعُطْفُ عَلَى
الْمَفْتُوحَةِ، وَالْمَفْتُوحَةُ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ، قِسْمٌ يَجُوزُ الْعُطْفُ عَلَى اسْمِهَا بِالرَّفْعِ، وَقِسْمٌ
لَا يَجُوزُ، فَالْقِسْمُ الَّذِي يَجُوزُ هُوَ أَنْ تَكُونَ فِي حَكْمِ الْمَكْسُورَةِ» (ابن الحاجب، ٦١/٣).
وقد رَدَّ الْعَلَامَةُ الْبَغْدَادِيَّ قَوْلَ ابْنِ الْحَاجِبِ هَذَا مِنْ خِلَالِ الْاسْتِعَانَةِ بِرَأْيِ الرِّضِيِّ،
الَّذِي جَعَلَهُ حُجَّةً فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ، إِذْ يَقُولُ الْبَغْدَادِيَّ: «وكلام المصنف الذي
ردّه الشارح مذكور في شرحه وفي أماليه، قال فيها: إنما سَدَّتْ أَنَّ الْمَشْدَدَةَ وَالْمَخْفَفَةَ
مِنْهَا مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ ظَنَنْتَ وَأَخَوَاتِهَا لِاشْتِمَالِهَا عَلَى مُحْكَمٍ بِهِ وَمُحْكَمٌ





العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٠٢٤ هـ / ٢٠٢٤ م



أ.م.د. لؤي طارق علي



عليه، وهو ما تقتضيه. وتتعلق بهما في المعنى على حسب ما كان، فلم يقتض امرأ آخر، ومن ههنا جاز كسرهما عند إدخال اللام كقولك: ظننتُ إنَّ زيداً لقائم. ولولا أنَّ معناها ما ذكرناه لم يجز ذلك. الا ترى أنَّك لا تقول: أعجبني إنَّ زيداً لقائم لتعذر تقديرها في معنى الجملة المستقلة لكونها فاعلا. ومن ههنا أيضاً عطف على موضعها بالرفع وإنَّ كانت مفتوحة لفظاً؛ لأنها في معنى المكسورة باعتبار ما ذكرناه» (البغدادي: ٣٩٦/١٠)، فالرضي يرى أنَّ (آذان) في الآية جاءت بمعنى (إعلام)، وقد نبه إلى أنَّ (إنَّ) المكسورة «لا تغير معنى الجمل، كان اسمها المنصوب في محل الرفع؛ لأنها كالعدم، إذ فائدتها التأكيد فقط، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع، ثم اعلم انه تختلف عبارتهم في ذلك؛ يقول بعضهم كما قال المصنّف: يعطف على اسم إنَّ المكسورة بالرفع؛ وبعضهم يقول: على موضع إنَّ مع اسمها كما قال الجزولي» (الاسترابادي: ٣٦٥/٤)، فالنحاة في مسألة العطف على اسم (أنَّ) المفتوحة بالرفع قد جوزوا ان يعطف على اسماء الحروف المشبهة بالفعل في حالة الرفع ولكن بشرط استكمال الخبر وان يكون العامل إنَّ وأنَّ، يقول ابن هشام: «والمحققون على ان رفع ذلك ونحوه على انه مبتدأ حُذف خبره، او بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا بالعطف على محل الاسم مثل (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأة) بالرفع؛ لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ» (الانصاري وآخرون، ٣٢٠/٢٠٠٦:١).

من هذا يتبين أنَّ ابن الحاجب قد خالف النحاة عندما ذهب إلى أنَّ (أنَّ) المفتوحة إذا كانت في حكم المكسورة يجوز فيها رفع الاسم المعطوف بعدها على ان يكون اسمها باعتبار المحل الذي هو فيه، فقد جعل كلمة (ورسوله) بالرفع معطوفة على اسم (أنَّ) على هذا الاساس، وإنَّ كانت مفتوحة في قوله تعالى: «وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ» (التوبة: ٣)؛ وذلك بسبب كونها في حكم المكسورة، وهذا «موضع لم ينبه عليه النحويون، فانهم

إذا قالوا: يعطف على اسم (إنّ) المكسورة دون غيرها أو هموا أنه لا يجوز العطف على المفتوحة» (الجبوري، ٢٠٠٥: ٢٥٥).

وقد جعل الرضي رأي ابن الحاجب هذا فيه نظراً، وقد برّر له وسوغ لابن الحاجب ما قاله في هذه المسألة أنّه رأى سيبويه قد استشهد على محل اسم (إنّ) المكسورة، إذ يقول: «وإنما دعا المصنف إلى هذا التكلف أنه رأى سيبويه مستشهداً على العطف على محل اسم (إنّ) المكسورة بقوله تعالى (وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)... وكذا استشهد سيبويه بقول الشاعر - وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاقٍ (الاسدي، ١٩٦٠: ١٦٥)

على العطف على محل اسم المكسورة، بتقدير حذف الخبر من الأول، والتقدير: أنا بغاة، وأنتم بغاة؛ فلولا أنّ المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور، وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمسكوت بالمفتوحة قال: ان المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة، في جواز العطف على محل اسمها بالرفع؛ لأنّهما حرفان مؤكدان، أصلهما واحد، فيجوز العطف بالرفع في نحو: بلغني أن زيداً قائم وعمرو» (الاسترابادي: ٣٦٧/٤).

من هذا يتبين أنّ البيت الشعري الذي استدل به سيبويه على العطف على محل اسم (إنّ) المكسورة الشاهد فيه (أنا وأنتم بغاة) إذ جاء فيه ما ظاهره عطف بالرفع قوله (وأنتم) على محل اسم أن الذي هو (نا) قبل أن يأتي بخبر إنّ الذي هو قوله (بغاة) وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحويين منهم الكسائي والفراء (المبرد وآخرون: ١١٢/٤)، فأجازوا ان يعطف بالرفع على محل اسم أن، وإن لم يكن قد جاء خبرها، أما الكسائي فيطلق في هذا الكلام إطلاقاً، فلا فرق عنده بين أن يكون اسم إنّ ظاهر النص أو خفيه، بأن يكون مقدر الاعراب أو مبنياً، وأمّا الفراء فيجيز هذا في حال تقدم المعطوف على الخبر إذا كان اسم إنّ خفي الاعراب، فأما ان كان الاسم ظاهر الاعراب فلا يجوز عنده العطف إلّا بالنصب، أمّا الجمهور فيرون أنّ العطف من باب عطف جملة (الاسترابادي وآخرون: ٣٦٧/٤).





وجعل الرضي السيرافي ومن تابعه لا يلتفتون إلى استدلال سيبويه لأنهم يرون عدم جواز العطف بالرفع على محل اسم أن المفتوحة مطلقاً، إذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور، وجعل رأي أبي سعيد السيرافي هو الصحيح (الاسترأبادي: ٣٦٨:٤).

الخاتمة والنتائج

- بعد تتبع ردود البغداديّ النحوية على ابن الحاجب في خزانة الأدب، نجد ان الردود عنده اتخذت اشكالا متعددة:
- يستعمل البغداديّ ردود العلماء في ردّه على ابن الحاجب ويتبناه، أي أنّه يأتي برأي لاحد العلماء كردّ عليه، وهذا ما لا حضناه في (أسم الفعل وي)، وباب العطف مثلاً.
 - من الردود عنده أنّه يأتي برأيه صريحاً عند عرض رأي ابن الحاجب في مسألة ما، كما في باب ضمير الفصل مثلاً.
 - من أشكال الردود عنده ترجيح الرأي الذي يراه مناسباً ويصرح به بعد أن يعرض الآراء الأخرى للعلماء، وهذا ما رأيناه مثلاً في باب الحال.
 - اتسمت ردود البغداديّ النحوية بالتصريح بالرواية الصحيحة في البيت الشعري المذكور في مسألة ما، من ناحية الرفع أو النصب أو الجر، وهذا واضح في الكثير من المواضع في البحث.
 - اتخذت ردود البغداديّ احياناً عبارة (زعم) أو (فيه نظر) عند ذكر رأي لابن الحاجب.
 - من خلال ردود البغداديّ نجده يوضح الخلاف بين العلماء ورأي ابن الحاجب في بعض المسائل النحوية، وكان ذلك من خلال التطرق إلى آراء العلماء مقابل رأي ابن الحاجب، وبهذا نستطيع أن نقول إنّه كان مميزاً بذكر الخلاف النحوي بين العلماء.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- الانباري ، كمال الدين ابي البركات. (٢٠٠٦ م). الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. (محمد محي الدين عبد الحميد، المحقق). بيروت: المكتبة العصرية.
- بشر بن ابي خازم الاسدي. (١٩٦٠م). الديوان. (عزة حسن ، المحقق). دمشق.
- البطلبوسي، أبو محمد محمد بن السيد (د.ت). كتاب الحل في اصلاح الخل من كتاب الجمل. (سعيد عبد الكريم سعودي، المحقق). بيروت: دار الطليعة .
- البغدادي ، عبد القاهر بن عمر (د.ت). خزانة الأدب ولب لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- جمال الدين، ابي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (١٩٨٢م) . شرح الكافية الشافية ، تحقيق: د. عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث . مكة المكرمة ، ط ١ .
- ابن الحاجب ، أبو عمر عثمان بن عمر (١٩٨٢م)، الايضاح في شرح المفصل ، (د. موسى بني العلي، المحقق). بغداد: مطبعة العاني.
- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر. (١٩٨٥م). الأمالي النحوية (ط ١)، (هادي حسن حمودي، المحقق). بيروت: عالم الكتب.
- أبو حيان الاندلسي. (١٩٩٨م). ارتشاف الضرب من لسان العرب (ط ١). (رجب عثمان محمد، المحقق). مصر: مكتبة الخانجي.
- أبو حيان الاندلسي. (٢٠٠٠م). التذييل والتكملة في شرح كتاب التسهيل (ط ١). (حسن هندراوي، المحقق). دمشق: دار القلم.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله (١٩٩٣ م) المفصل في صنعة الاعراب ، تحقيق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال . بيروت ، ط ١ .



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
١٤٤٦ هـ / ٢٠٢٤ م





- الزمخشري، أبو القاسم جار الله (د.ت) . تفسير الزمخشري ، دار الكتاب العربي . بيروت، د.ط .
- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (٢٠٠٤م) . الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي . مصر ، ط ٤ .
- رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت٦٨٦)، شرح كافية ابن الحاجب: قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ط ١ .
- الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق(١٩٨٢م). التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي احمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر . دمشق، ط ١
- الكميت بن زيد الاسدي . (٢٠٠٠م). الديوان (ط ١) . (نبيل طريفي، المحقق). بيروت: دار صادر .
- العجاج ، روبة (١٩٨٠م). الديوان ، تحقيق: وليم بن الورد، دار آفاق الجديدة . بيروت، ط ٢ .
- الفيروز آبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب (٢٠٠٣م). القاموس المحيط ، اعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار احياء التراث العربي . بيروت ، ط ٢ .
- القالي ، ابو علي اسماعيل بن القاس (١٩٩٩م) . المقصور والممدود، تحقيق: د. احمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ، ت مصر ، ط ١ .
- المرادي، الحسن بن قاسم (١٩٩٢م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية. بيروت، ط ١ .
- المالقي ، احمد بن عبد النور (د.ت) . رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية . دمشق، د.ط .
- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب . بيروت، د.ط .
- الهذليين، الشعراء (١٩٩٥م) . الديوان، دار الكتب المصرية . القاهرة ، ط ٢



- ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت). لسان العرب. (عبد الله علي الكبير وآخرون، المحقق). القاهرة: دار المعارف.
- ابن هشام الانصاري. (٢٠٠٦م). أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك. (محمد محي الدين عبد الحميد، المحقق). بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن هشام، جمال الدين. (٢٠١٨م). مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ط١). (عبد اللطيف الخطيب، المحقق). إيران: دار زين العابدين.
- ابن يعيش، موفق الدين (د.ت). شرح المفصل. (احمد السيد احمد واسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المحقق). مصر: المكتبة التوفيقية.



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
١٤٤٦ هـ / ٢٠٢٤ م

